

د. أحمد بن عيشاوي
جامعة ورقلة

المحور الثالث: آثار سلوك المؤسسة الاقتصادية على البيئة

العنوان: المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية (EM)
الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم منهجا متكاملًا يمكن المؤسسة الاقتصادية من تنمية إستراتيجية بيئية فعالة، كون أن مسألة حماية البيئة لا تعد فقط من ضمن شروط البقاء بالنسبة لهذه المؤسسة، بل بالمقابل تعتبر عنصرا رياديا لتحقيق التنمية المستدامة.

Résumé :

L'objectif de la présente étude tente à présenter un cadre global et cohérent permettant le développement d'une stratégie environnementale (écologique), car aujourd'hui la protection de l'environnement est devenue non seulement une ses conditions de la pérennité, mais aussi un élément majeur pour le développement durable.

تمهيد:

يجمع خبراء الاقتصاد على أن المؤسسات الاقتصادية تأخذ مواردها من الطبيعة وتدفع بمخلفات منتجاتها إلى الطبيعة، فإن هذه الممارسات غالبا ما تلحق انتهاكات للوسط البيئي تمس التربة والمياه الجوفية والغلاف الجوي وغيره، بسبب الاستخدام الغير العقلاني لتلك الموارد وكذا التكنولوجيات الملوثة والغير نظيفة، وعلى الجانب الأخر تعالت العديد من الأصوات ذات التوجه التشريعي والصحي والاجتماعي والعلمي وغيره تطالب المتسببين في هذه الانتهاكات بالالتزام بمحمل تلك القضايا وأخذ هذه المطالب بمحمل الجد، توجت تلك الانشغالات على الصعيد الرسمي بالعديد من المؤتمرات والندوات، إذ يعد مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992 حول البيئة والتنمية أبرزها، حيث كان نقطة تحول حاسمة تجاه الاهتمام الدولي بالبيئة وبناء نظاما عالميا يعنى بقضايا الإدارة البيئية على المستوى الدولي، إذ كللت كل تلك الجهود بميلاد العديد من المواصفات لأنظمة الإدارة البيئية في كل من بريطانيا BS7750 في نفس السنة، أي 1992 تلاها انتشار العديد من المواصفات المماثلة في كل من فرنسا، أيرلندا، اسبانيا وغيرها، غير أن عدم تماثل متطلبات تلك المواصفات وتناقضها أحيانا دفع المنظمة العالمية للتقييس (ISO) نحو العمل على توحيدها لتلقى قبولا عالميا من شأنه أن يحقق حرية للتجارة الدولية وحماية للبيئة في آن واحد.

ومن خلال هذه المداخلة سوف نحاول إعطاء تحليلاً للبعد الاستراتيجي للتسيير البيئي لدى المؤسسة الاقتصادية في ظل الرهانات والتحديات الحالية للاقتصاد المحلي والدولي وهذا من خلال تغطية المحاور التالية:

المحور الأول: المؤسسة الاقتصادية: مدخل الموارد.

المحور الثاني: المؤسسة الاقتصادية وتحديات الإدارة البيئية.

المحور الثالث: معايير ISO 14000 للإدارة البيئية كمحدد استراتيجي في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: المؤسسة الاقتصادية: مدخل الموارد

ينظر للمؤسسة عموماً كوحدة اقتصادية يعهد لها القيام بجملة من النشاطات والمهام تكمل بعدد من المخرجات في صورة منتجات نهائية جاهزة للاستعمال توفر المنافع لكل ذوي المصلحة فيها من مالكيين ومتعاملين عملاء كانوا أم موردين وللمجتمع بأسره، إذ أن أساس كل ذلك يعتمد على جملة من الموارد والمدخلات مادية كانت أم بشرية، حيث تمثل البيئة الطبيعية المصدر الأول لكل تلك الموارد لاسيما المادية منها، إذ من خلال هذا المحور سوف نناقش جملة من التعاريف التي حاولت إعطاء للمؤسسة الاقتصادية ضمن النظرية الاقتصادية من مداخل متعددة محاولين التركيز على مدخل الموارد المادية الذي شكل البعد البيئي الأبرز في حياة المؤسسة الاقتصادية باختلاف أنواعها وأحجامها.

1- الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية:

لقد تعددت التعاريف التي حاولت الإحاطة بهذا المفهوم من زوايا متعددة قانونية، تنظيمية، إنتاجية، ومن خلال النظام المفتوح الذي يجعلها تؤثر وتتأثر ببيئة الأعمال المحيطة بها، حيث تعد البيئة الطبيعية أبرز أركانها.

أ- من المنظور القانوني: "تعد المؤسسة الاقتصادية تجمع بشري يتم من خلاله توحيد جهود أعضائه وتضافرها من أجل تحقيق أهداف مشتركة أنشأت المؤسسة من أجلها وفق إطاراً قانونياً يحدد الحقوق والواجبات والصلاحيات لمحمل تلك الأفراد وللعلاقات التي تربطهم ببعضهم وبالمحيط الخارجي للمؤسسة"⁽¹⁾

ب- من المنظور التنظيمي: تعد المؤسسة "جملة من الوظائف والمهام والمسؤوليات تربطها تتصل ببعضها ضمن قنوات متعددة، حيث يختلف كل هذا باختلاف تلك الوظائف والمهام وقنوات الاتصال إذ لكل منها البناء التنظيمي الذي يلائمها، ويتم إدارة كل ذلك وفق جملة من التقنيات والمهارات تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وصنع القرار"⁽²⁾

ج- من منظور النظم: "تعد المؤسسة الاقتصادية نظاماً متشابكاً مفتوحاً يتكون بدوره من مجموعة من الأنظمة الفرعية يؤثر ويتأثر بيئة الأعمال المحيطة به، حيث يمثل العملاء والموردين والمنافسة وتقلبات الأسواق وغيرها العناصر الأكثر تأثيراً فيه علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى والقانونية والمناخ السياسي والثقافي والاجتماعي وغيره"⁽³⁾

د- من المنظور الإنتاجي: إن محصلة وظائف المؤسسة الاقتصادية تتمثل في وظيفة الإنتاج التي يعبر عنها على كونها: "عمليات خلط وتحويل للمدخلات (الموارد) المادية والبشرية وتناسقها وفق نسب معينة تعطي في الأخير مخرجات من سلع وخدمات جاهزة للاستعمال تتعدد فيها المنافع والمزايا لطالبيها ومسيريها وعامليها وللمجتمع بأسره"⁽⁴⁾

استناداً إلى ما ورد سرده من هذه التعاريف ذات الأبعاد المتعددة، يمكننا صياغة تعريف نحاول فيه تجميع أهم النقاط التي وردت من خلالها ضمن توليفة مشتركة تحدد الإطار المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية.

المؤسسة الاقتصادية "تعد مكاناً يلتقي فيه عدد من الأفراد يقومون بنشاطات ومهام محددة، تربطهم علاقات عمل فيما بينهم ومع المحيط الخارجي، يحددها القانون تتضافر جهودهم من خلال عمليات المزج والتحويل التي تجرى على موارد (مدخلات) المؤسسة بتقنيات ومهارات معينة، قصد تحقيق (مخرجات) تتمثل في منتجات نهائية وجاهزة للاستهلاك من سلع وخدمات، بأقل تكلفة وجهد ووقت، تتحقق من خلالها مصالح كل أصحاب المصلحة من مالكين ومسيرين ومتعاملين والمجتمع بأسره".

ومن خلال هذا التعريف الذي هو محاولة لعرض أهم النقاط التي تتقاطع فيها جل تلك التعاريف السابقة. التي تناولت مفهوم المؤسسة الاقتصادية من زوايا مختلفة، مع إبداء وجهة نظرنا حيال هذا المفهوم، فإننا نستنتج أهم النقاط التالية:

- أن المؤسسة الاقتصادية تمثل بعداً اقتصادياً بالدرجة الأولى يتمحور حول مجمل النشاطات التي تقوم بها والمتمثلة في مختلف عمليات تحويل المدخلات بمنتهى الإتقان وباقتصاد كبير في التكاليف والجهد والوقت، بالتوافق مع احترام متطلبات وتطلعات العميل (ضمن مواصفات الجودة المطلوبة)، مما يمكنها من تخفيض سعر التكلفة إلى أقل حد ممكن، الذي يتيح لها البيع بأسعار تنافسية.
- أن المؤسسة الاقتصادية تمثل بعداً قانونياً من خلال جملة القوانين التي تحدد وتنظم مختلف نشاطاتها وعلاقات أفرادها فيما بينهم ومع العالم الخارجي.

- أن المؤسسة الاقتصادية تمثل بعداً اجتماعياً وثقافياً من خلال العلاقات الاجتماعية التفاعلية المختلفة التي تربط أفرادها وسلوكياتهم وتصرفاتهم وأفكارهم، حيال المؤسسة ضمن ما يعرف بالثقافة التنظيمية التي تعد واحدة من بين أهم مركبات بيئة الأعمال الداخلية.
- كما أن للمؤسسة الاقتصادية أبعاد سياسية وتكنولوجية وبيئية وغيرها، حيث سوف نحظى بتحليل موسعة من خلال الفقرات القادمة.

2- مدخل الموارد:

كما سبقت الإشارة فإن المؤسسة الاقتصادية تأخذ مختلف مواردها من الطبيعة التي تحوي إجمالاً ما تحت الأرض وما فوقها، وتأتي الموارد الأولية في المقام الأول التي تمثل المواد الخام لأي منتج، وذلك من مصادر مختلفة في الطبيعة سواء من التربة أو الأشجار والحيوانات والمياه وغيرها، ومن هنا تنشأ علاقاتها الأولى مع البيئة الطبيعية التي تمثل في نفس الوقت المصدر الأول لدوام وتواصل أسباب الحياة عموماً والتنمية على وجه الأرض. تعرف الموارد الاقتصادية عموماً على أنها: "عناصر الإنتاج ومدخلاته مادية كانت أم بشرية التي من خلال نشاطات (عمليات) مختلفة تتم داخل المؤسسة يتم تحويلها (أي الموارد) إلى (مخرجات) هائية تتمثل في سلع وخدمات قابلة للاستهلاك".

وقد تمت الإشارة إلى هذا المعنى فيما مضى.

ويقسم الاقتصاديون هذه الموارد إجمالاً إلى ستة عناصر رئيسية، ثلاثة منها مادية ومثلها بشرية، أما المادية فتتمثل في عناصر الأرض، المواد، ورأس المال، في حين أن الموارد البشرية، فهي تظم عناصر كل من العمل، التكنولوجيا، والتنظيم، حيث تتمثل هذه العناصر الأخيرة وكافة التصرفات والنشاطات التي تطرأ على الموارد المادية وبالتالي هي المسؤولة عن مجمل الممارسات البيئية التي تتعلق بكيفية التصرف بهذه الموارد، علاوة عما يحدث وينجم من خلال ما تصدره مخلفات المنتجات النهائية من أضرار بيئية متعددة، إذ سوف يتواصل التحليل في هذا الاتجاه، من خلال المحاور القادمة من هذا الموضوع، باعتباره يمثل الإشكال الجوهرى والرئيسي فيه.

2-1- الأرض: تعد الأرض مصدر حياة كل الكائنات والموجودات، التي تتواجد على سطحها، وبالتالي فالأرض تمثل تمثل للمؤسسة العقار المتواجدة به والحيز الذي تشغله ضمن استخدامات متعددة، ووفق طبيعة نشاطها سواء أكان زراعي أم تجاري أو غيره، إذ يتوجب على المؤسسة الاستغلال الجيد لقطعة الأرض هذه المتواجدة بها وعدم إنهاكها والضرر بها، وحتى الأراضي الأخرى التي قد ترمي فيها مخلفاتها وبقايا موادها.

2-2- المواد: يمثل هذا العنصر الخامات التي تقوم بتحويلها المؤسسة إلى حالات أخرى والتي يطلق عليها مصطلح التصنيع، حيث أن الصناعة يكاد يرتبط مفهومها بنشاطات المؤسسة الاقتصادية برمتها وهي مرتكز مختلف عملياتها وسر تواجدها، وبالتالي فإن هذا يفسر بوضوح ثقل العلاقة التي تربط المؤسسة الاقتصادية ببيئتها التي تحيط بها.

2-3- رأس المال: وهي تلك الأموال التي تستثمر قصد تمويل نشاطات (عمليات) المؤسسة الاقتصادية، حيث أن هذه العمليات تغطي كل مراحل الإنتاج. بمجملها وكذا التوزيع، التسويق وغيرها، والذي يفيد بأن عنصر رأس المال متواجد بكل عناصر الإنتاج بالإضافة إلى باقي العناصر الأخرى، فإن رأس المال يستثمر لما تشتري المؤسسة قطعة الأرض، ويستثمر أيضاً لما تشتري المواد والمعدات وعند دفع مصاريف الموارد البشرية وغيره، بل رأس المال هو أساس كل العمليات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أي المؤسسة الاقتصادية كما تمت الإشارة إليه أو على المستوى الكلي اقتصاد الدولة برتمته.

2-4- العمل: هو ذلك الجهد العضلي أو الذهني الذي يبذله الفرد لإنجاز نشاط ما في فترة زمنية محددة، ويعد العمل أقدم موارد الإنتاج البشرية، حيث ارتبط بوجود الإنسان منذ غابر العصور، وصراعه الدائم لتلبية متطلباته وحاجاته.

2-5- التكنولوجيا: أضيف عنصر التكنولوجيا إلى عناصر الإنتاج بعد ظهور الآلة البخارية خلال القرن الثامن عشر، الذي أسس إلى ظهور الثورة الصناعية وما بات يعرف اقتصاديا برأس المال الصناعي أي الاستثمار في الصناعة التي أضحت قطاعاً قوياً يجذب له رؤوس الأموال من كل مكان ويستقطب أعداداً وجيوشاً هائلة من العمالة.

2-6- التنظيم: لقد أضيف عنصر التنظيم إلى عناصر الإنتاج منذ نهاية القرن التاسع عشر مع ظهور مدارس التسيير التي كان لها ارتباطاً وثيقاً مع العنصر السابق، حيث أن الصناعة كانت سبباً في ظهور تلك المدارس التي أكدت على ضرورة تحديد الوظائف والمسؤوليات وربطها بقنوات الاتصال سعياً وراء التوصل إلى تحقيق القرارات المثلى للأعمال، إذ أن المؤسسين الأوائل لعلم التسيير هم علماء الهندسة (فريدريك تايلور صاحب المؤسسة العلمية في الإدارة، هنري فايول صاحب نظرية التنظيم الوظيفي في المؤسسة وغيرهم).

المحور الثاني: المؤسسة الاقتصادية وتحديات الإدارة البيئية.

لقد أجمعت الأبحاث المتعلقة بالتدهور البيئي على أن المؤسسات الاقتصادية من ضمن المتسببين الأوائل في التدهور التي تشهده البيئية منذ عقود من الزمن بسبب ما تقوم به هذه المؤسسات من إنتهاكات وتبديد مفرط للموارد واستخدام التكنولوجيات الملوثة والغير نظيفة، هذه الوضعية ولدت بالمقابل مقاومة صارمة

وضغوطات متنامية للحد من هذه الانتهاكات من خلال جملة من القيود التشريعية والصحية، والاجتماعية والعلمية وغيرها نتيجة لتلك الممارسات والتي أجبرت هذه المؤسسات على تبني أنظمة جادة للتكفل بتسيير المخاطر وإيجاد الحلول الكفيلة بها، حيث يعد نموذج IS14000 أبرز تلك الأنظمة، وتأسيسا عليه سوف نحاول التطرق من خلال هذا العرض إلى ماهية البيئة، وكذا إلى تلك العلاقة التي تربطها بالمؤسسة الاقتصادية، وإلى أوجه التدهور البيئي المرتبط بنشاطات هذه المؤسسة وكيفية تسييره والتحكم فيه.

1- ماهية البيئة:

أطلق الإغريق كلمة "إيكو" التي تعني المكان الذي نأوي إليه" ومنها جاءت كلمة "ايكولوجي" أي دراسة المكان ومن حوله"⁽⁵⁾. ووردت عدة تعارف حول البيئة (الوسط الطبيعي) نحاول أن نذكر من هو أكثر تفصيلا وشمولا لهذا المفهوم والذي من بينه: إن البيئة "هي ذلك الوسط الجغرافي المكاني الذي يحوي عناصر حيوية (كائنات حية مرئية وغير مرئية) وعناصر غير حيوية (من مناخ وموارد وتضاريس...) تتفاعل مع بعضها ضمن هذا الوسط تتأثر وتؤثر فيه"⁽⁶⁾.

ومن خلال التعريف السابق نستنتج أن العناصر البيئية تتكون أساسا من:

- عناصر حية: وهي البشر والكائنات البرية والمائية المرئية وغير المرئية.

- عناصر أخرى: هي التربة و الماء والهواء وغيره.

2- البيئة والمؤسسة الاقتصادية:

فمن خلال الفقرات السابقة بدأت تتضح ملامح الإطار الذي يربط المؤسسة الاقتصادية وعناصر البيئة، فإذا ما تمعنا في النشاطات الرئيسية التي تؤديها هذه المؤسسة نجدها تتمحور حول وظيفة الإنتاج، لأن ربحها وخسارتها تتوقف على مدى كفاءة وفعالية نظام الإنتاج، الذي يأخذ أبرز مدخلاته وهي المواد المختلفة من الطبيعة، وأثناء قيامه بعمليات المزج والتحويل يستعمل تكنولوجيات وأساليب معينة ينتج عنها في أغلب الأحيان ملوثات كيميائية أو غازية أو إشعاعية أو غيرها تذهب إلى الطبيعة، وحتى في طور مخرجات الإنتاج، فإن هذا المنتج بإمكانه أن يحمل صفات ملوثة متعددة ناتجة عن التكنولوجيات الغير نظيفة التي ساهمت في إنتاجه. ويفهم من خلال ذلك أن المؤسسة الاقتصادية تأخذ من الطبيعة الخيرات المتعددة وتعطيها بالمقابل سموما

تدمر بيئتها وتخل بتوازنها، وما ظاهرة الانحباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون إلا أكبر دليل على ذلك، لكن بقدر ما تخلفه نشاطات وممارسات هذه المؤسسة من تدهور وإنتهاكات للعناصر البيئية من هواء وتربة ومياه وغيره بقدر ما أصبح وزر هذه الإنتهاكات ثقيلًا عليها ويحملها المسؤولية الجسيمة على الإقدام على فعل ذلك⁽⁷⁾.

3- أوجه التدهور البيئي التي تتسبب فيه المؤسسة الاقتصادية:

من خلال التحليل السابق كنا قد أشرنا إلى أبرز الانتهاكات البيئية، التي تتسبب فيها المؤسسات الاقتصادية الناجمة عن مخلفاتها الصناعية والمتمثلة في العديد من الملوثات تصيب الهواء والمياه والتربة، حيث من خلال هذا العرض سوف نحاول التعرض لأهمها بشيء من التفصيل وفق ما يلي: (8).

3-1- ملوثات الهواء: ومن أهمها: غاز أول وثاني أكسيد الكربون، الهيدروكربون، أكسيد النيتروجين، ثاني أكسيد الكبريت وغيره، تنتشر جزيئات هذه الغازات في الجو وبالتحديد تغزو الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض المتكون أساسا من غازات النيتروجين والأكسجين وبعض الغازات الأخرى الغير نشطة، حيث أن هذه التركيبة للهواء هي الأنسب مع احتياجات كامل الكائنات الحية على وجه الأرض وأن انتشار تلك الغازات السامة يتولد عنه مخاطر متعددة كارتفاع حالات أمراض التنفس والقلب، والتدهور المستمر لثقب الأوزون وغيره.

3-2- ملوثات المياه: ومن بين أهمها: تسرب الزيوت المختلفة في البحار والمحيطات أو غيرها والنفايات الصناعية المتعددة التي ترمى في البحر، حيث تتمثل هذه الأخطار أساسا في تهديد الثروة البحرية واصاباتها بأضرار مختلفة.

3-3- ملوثات التربة: والتي من بين أهمها:

- المخلفات المختلفة للصناعة سواء في حالتها الصلبة كبقايا البلاستيك أو الزجاج أو المعادن أو غيرها.

- أو أن تكون في حالتها السائلة مكونة من مواد كيميائية سامة متعددة.

حيث أن هذه المخلفات تنتج عنها عناصر سامة مختلفة تذهب إلى التربة وتسبب تلوث خطير فيها، هذا فضلا عن العديد من الأخطار الأخرى المتولدة عن الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، التي تلوث التربة

بمركبات الفوسفات والنترات التي تبقى فيها وتذوب في مياه الري، ثم تتسرب إلى المياه الجوفية، ومياه الأنهار وغيرها وهي مواد في غاية الخطورة تهدد الحياة على سطح الأرض.

دون أن ننسى الملوثات ذات الأصل الإشعاعي الناجمة عن الاستعمالات المتزايدة لهذا النوع من التقنيات بسبب التسربات الإشعاعية الغير مسيطر عليها إلى حد الآن.

المحور الثالث: معايير ISO 14000 للإدارة البيئية كمحدد استراتيجي في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

أمام هذا التدهور الكبير للوسط البيئي والمخاطر المتنامية الناجمة عنه، وتزايد اهتمام الحكومات والمنظمات الحقوقية والعلمية وغيرها بضرورة حماية البيئة قامت المنظمة العالمية للتقييس (ISO) ضمن هذا السياق بتقديم نظاما لإدارة وتسيير الشؤون البيئية منذ نهاية القرن الماضي وتحديد سنة 1996، وهو نموذجا عالميا يصلح لجميع المؤسسات يتألف من مجموعة من المعايير تمكن إدارات هذه المؤسسات من تخطيط وتنفيذ ومراقبة مدى تحسن أدائها البيئي باستمرار.

1- مكونات نظام ISO1400 لإدارة البيئة: والذي يتألف أساسا من العناصر التالية⁽⁹⁾.

أ- السياسة البيئية: التي تلتزم وتعمل على الوقاية من التلوث والتقييد بالقوانين والتشريعات البيئية وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئية ومراجعتها.

ب- الخطة البيئية: التي تهتم بتشخيص المسائل البيئية بالمؤسسة وإيجاد الحلول المناسبة لها، ووضع برنامج للتكفل بهذه المسائل ضمن إطار زمني محدد.

ج- التنفيذ والتشغيل: يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى توفر عاملين مؤهلين ومدربين وإلى توثيق دقيق لمجمل الإجراءات وخطوط إتصال واضحة ومرنة.

د- إجراء الفحص والعمل التصحيحي: متابعة الأنشطة البيئية وقياسها إضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية، والاحتفاظ بالسجلات البيئية المتعلقة بالأداء البيئي وإجراء تدقيق منتظم للنظام.

هـ- مراجعات الإدارة: حيث أكدت المواصفة ISO14000 على عمل مراجعة دورية للنظام من قبل الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة.

2- فوائد تطبيق نظام ISO14000 لإدارة البيئة: وبعد إرساء هذا النظام في إمكان المؤسسة أن تتقدم بطلب لدى مكتب مسجل معتمد لدى منظمة (ISO) لمنحها شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية ISO14001، التي تستطيع أن تحقق من خلالها الفوائد والمزايا التالية: (10).

- تحسين الأداء البيئي: من خلال التحكم في معدلات التلوث وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والمياه وتدوير واستخدام المواد وكل هذا يخفّض من التكاليف.

- تحقيق الميزة التنافسية: حيث أن الأداء البيئي من خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة وولاء العملاء والمساهمين وغيرهم، مما يساهم أيضا في تحقيق الميزة التنافسية.

- رفع كفاءة وجودة الإنتاج: من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة للبيئة.

- المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يضر البيئة والمجتمع.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

في نهاية هذا الموضوع نحاول التطرق إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي نراها ضرورية ومفيدة في هذا الشأن.

1-الاستنتاجات:

1-1-1- إن المؤسسة الاقتصادية تتضمن في مفهومها أبعاداً متعددة قانونية، تنظيمية وإنتاجية وغيرها تجي ضمن وسط مفتوح تؤثر وتتأثر به تمثل البيئة الطبيعية أبرز أركانها.

1-2-2- إن جوهر العلاقة التي تربط المؤسسة الاقتصادية بالبيئة الطبيعية المحيطة بها تتمثل تحديداً في عنصر الموارد مادية كانت أم بشرية، إذ تحصل على مواردها المادية ولاسيما المواد الأولية منها وتقوم بخلطها وتحويلها في صورة مخرجات (منتجات) نهائية غالباً ما تحمل عناصر ملوثة تضر بتلك البيئة.

1-3-3- إن البيئة الطبيعية تتألف إجمالاً من عنصرين أساسيين وهما عناصر حية المتكونة من البشر والكائنات البرية والمائية، المرئية والغير مرئية، وعناصر أخرى غير حية تتمثل أساساً في التربة والماء والهواء وغيره.

1-4-4- تفيد الدراسات والتقارير التي تهتم بالشأن البيئي عموماً على أن المؤسسات الاقتصادية من ضمن المتسببين الأوائل للتدهور الذي تشهده البيئة منذ عقود من الزمن بسبب الانتهاكات المفرطة والغير عقلانية

للموارد والاستخدامات التكنولوجية الملوثة والغير نظيفة كيميائية أو غازية أو إشعاعية أو غيرها تشكل سموماً وتهديداً يمس البيئة برمتها ويخل بتوازنها، وما ظاهرة الانحباس الحراري التي تعاني منه الأرض وتآكل طبقة الأوزون إلا أكبر دليل على كل ذلك.

1-5- إن أوجه هذا التدهور البيئي تتمثل أساساً في:

- ملوثات الهواء ومن أهمها الإنبعثات الغازية لأول وثاني أكسيد الكربون، الهيدروكربون، أكسيد النتروجين، ثاني أكسيد الكبريت وغيره.
- ملوثات المياه ومن أهمها: تسرب الزيوت المختلفة في البحار والمحيطات أو غيرها، النفايات الصناعية المتعددة التي ترمى في البحار.
- ملوثات التربة المتمثلة أساساً في المخلفات الصناعية سواء في حالتها الصلبة كبقايا البلاستيك أو المعادن وغيرها، أو أن تكون في حالتها السائلة متكونة من مواد كيميائية سامة متعددة.

1-6- يعد نظام ISO1400 الإدارة البيئية نموذجاً تسييرياً إستراتيجياً يصلح لجميع المؤسسات يتألف من جملة من المعايير القياسية تمكن إدارات هذه المؤسسات من تخطيط وتنفيذ ومراقبة مدى تحسن أدائها البيئي باستمرار.

1-7- ويتكون نظام الإدارة البيئية من مجموعة العناصر التالية:

- السياسة البيئية، الخطة البيئية للتكفل بمحمل المسائل البيئية، تنفيذ هذه الخطة ضمن خطوات واضحة ومرنة، إجراء التدقيق المستمر لتطبيق هذه الخطة والقيام بالأعمال التصحيحية في وقتها اللازم، ضرورة القيام بمراجعات دورية للنظام وتوثيق عمليات هذه المراجعة باستمرار.
- كما أن تحسين الأداء البيئي الذي يعد جوهر إستراتيجية تطبيق الإدارة البيئية يتمثل تحديداً في التحكم في معدلات التلوث وترشيد استخدام المواد، حيث كل هذا في النهاية يساهم في تخفيض التكاليف، كما أن إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في استمالة العملاء وكسب ثقتهم وكذا المساهمين والعاملين وحتى الموردين ومحمل الجمعيات الحقوقية والطبية والمجتمع المدني، وبالتالي تحسن الصورة الذهنية للمؤسسة وتلميعها كونها ملتزمة أخلاقياً بمضار البيئة والمجتمع.

2- التوصيات:

1-2- ضرورة استحداث تخصصات تعنى بالبعد الإستراتيجي للإدارة البيئية في تسيير المؤسسات الاقتصادية على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة في علوم التسيير، على غرار العديد من الدول العربية والأجنبية.

- 2-2- ضرورة تخصيص جوائز وحوافز متعددة للمؤسسة التي تتفوق في تطبيقات الإدارة البيئية من طرف الوزارات الوصية، كوزارة الصناعة ووزارة الطاقة والمناجم وغيرها، ذات المنتجات التي لها تأثير على البيئة.
- 2-3- ضرورة تفعيل التعاون في هذا المجال مع البلدان المتقدمة، لاسيما التي تربطها شركات تعاون مع الجزائر.

المصادر والإحالات المعتمدة:

- 1- منير نوري، تسيير الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ، بتصرف.
- 2- المرجع نفسه، بتصرف.
- 3- أحمد بن عيشاوي، محاضرات مقياس تسيير المؤسسة للسنة الثانية علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2009/2008.
- 4- المرجع نفسه.
- 5- قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 10، بتصرف.
- 6- أحمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة: الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية للمؤسسات السلعية والخدمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 192.
- 7- المرجع نفسه.
- 8- قاسم خالد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 32، بتصرف.
- 9- العزاوي محمد عبد الوهاب، إدارة الجودة والبيئة ISO14000، دار وائل، عمان، 2002، ص ص 199-201.
- 10- جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان، 2004، ص ص 316-318، بتصرف.